

الاستثمار في الأردن

التفاصيل

انطلاقاً من القناعة بأن الإطار التشريعي الفعال يعزز دور القطاع الخاص، فقد أدرك الأردن الحاجة إلى إيجاد أطر مشجعة للأعمال التجارية تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية. لقد حدد جلالة الملك عبد الله زيادة الاستثمار كهدف وطني، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي يشكلان المحرك الأضمن لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وعبر تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار عام 1995 وخطوات عملية أخرى تلتها موجهة لتعزيز بيئة الاستثمار، فتح الأردن اقتصاده وقام بتحرير التجارة والعملية الأجنبية وتطبيق برامج طموحة للخصخصة وذلك في إطار سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتمنح مؤسسة تشجيع الاستثمار حوافز جذابة وسخية للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء، تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. إن تطبيق هذا القانون مناط بمؤسسة تشجيع الاستثمار المؤسسة المسؤولة عن تشجيع الاستثمار في الأردن. كما يؤكد القانون، بشكل لا رجوع عنه، على معاملة المستثمر المحلي والأجنبي بالمثل.

عشرة أسباب للاستثمار في الأردن:

1. موقع متميز واستراتيجي:
 - . يقع عند التقاء أوروبا وآسيا وأفريقيا.
 - . يتوسط منطقة الشرق الأوسط.
 - . نفاذ إلى البحر الأحمر عبر خليج العقبة وموانئ أخرى في دول مجاورة.
2. بيئة سياسية مستقرة:
 - . قيادة متفانية ومنتزعة تتمثل في الحكم الهاشمي مدعومة ببرلمان ينتخب بشكل ديمقراطي.
 - . ضمان حرية المعتقد والتعبير والصحافة وتأسيس الجمعيات وحماية الملكية الخاصة.
 - . التزام راسخ بالتوجه نحو الخصخصة.
3. اقتصاد موجه للسوق الحر:
 - . يصنف تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 1999 الأردن الأول في المنطقة من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي عبر السنوات 2000 إلى 2008 سابقاً كلاً من إسرائيل ومصر، في حين يحل الأردن في المرتبة الثانية من حيث التنافسية ضمن دول المنطقة كذلك.
 - . سياسات اقتصادية قائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
 - . خصخصة مستمرة لمشاريع كبرى تملكها الدولة.
 - . تقدم ملموس في الإصلاحات القانونية والهيكلية.
4. حزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار:
 - . تعفى المشاريع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع 25% أو 50% أو 75% ولمدة عشرة سنوات، وبناءً على موقع وقطاع المشروع.
 - . إعفاء 100% للموجودات الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية.
 - . إعفاء على قطع غيار الموجودات الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية يصل إلى 15% من القيمة الكلية للموجودات الثابتة.
 - . منح إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب الجمركية وضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لغايات توسيع أو تحديث أو تطوير المشاريع القائمة.
 - . بإمكان الفنادق والمستشفيات شراء أثاث ومؤن معفاة من رسوم الجمر ك مرة كل سبع سنوات ولأغراض التجديد.
5. نفاذ إلى أسواق دولية كبرى:
 - . نفاذ إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية عبر المناطق الصناعية المؤهلة وبشكل معفى من الرسوم والضرائب الجمركية ودون تطبيق لمبدأ السقف (الحصص).

. نفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وبشكل معفي من الرسوم الجمركية.
. نفاذ إلى أكثر من عشر دول عربية وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة العربية.
. اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفضيلية مع أكثر من 20 دولة.
. عضو في وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA).

6. المناطق الحرة والمدن الصناعية:

. تدير مؤسسة المناطق الحرة خمس مناطق حرة عامة كاملة التشغيل تقع في عمان والعقبة والزرقاء.
. تسع مناطق حرة خاصة في الأردن توظف أكثر من 4 آلاف شخص في صناعة الكيماويات والأسمدة وتوضيب اللحوم.
. تدير مؤسسة المدن الصناعية ثلاث مدن صناعية كاملة التشغيل في عمان واربد والكرك.
. مدن صناعية خاصة فتحت حديثاً هي مدينة التجمعات والضليل ومعبر الأردن والمعتمدة كمناطق صناعية مؤهلة.

7. مصادر بشرية منافسه ومؤهلة:

. قوى عاملة مدربة ومؤهلة.
. شعب فني متعلم.
. 87 % من السكان متعلم.
. 17 % من السكان يتلقى تعليم عالي.
. معدلات رواتب منافسة.

8. اتصالات وبنية تحتية ذات مستوى عالمي:

. تعمل شركة الاتصالات التابعة للدولة بشكل تجاري وتعود ملكية 40% من أسهمها إلى القطاع الخاص.
. خيارات من خدمات الإنترنت التابعة للقطاع الخاص.
. رحلات مباشرة للخطوط الجوية الملكية إلى 47 مدينة رئيسية في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى (26) شركة خطوط نقل جوية دولية.
. شبكة طرق سريعة حديثة.
. خطوط كبرى للسفن والحاويات تضمن تدفق السلع والمواد الخام إلى خليج العقبة من موانئ الدول المجاورة والموانئ العالمية وبالعكس.
. يعمل خليج العقبة الأردني كبوابة استراتيجية إلى الأردن ومنطقة البحر الأحمر النامية والشرق الأوسط ككل.

9. مناخ استثمار جذاب:

. إعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية تصل إلى (10) عشر سنوات.
. إعفاء كامل من الرسوم والضرائب الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.
. سهولة إجراءات التسجيل والترخيص.
. إعفاء من ضريبي الدخل على عوائد الصادرات.
. عدم خضوع المواد الخام المستوردة والمستخدمه في الصناعات التصديرية للرسوم الجمركية.
. حرية تحويل رأس المال والأرباح والرواتب إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل.

10. نوعية حياة عالية:

. تمتع المستثمر بمستوى معيشي عالمي منخفض التكاليف نسبياً.
. وجود تعليم خاص وحكومي ذي مستوى عالي باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.
. وفرة الخدمات الصحية ذات المعايير الدولية بأسعار معقولة.
. مراكز ثقافية وجمعيات أعمال محلية ودولية نشطة ومجتمع تواصل متطور.
. مهرجانات تقليدية وترفيه ثقافي وثروة من المواقع الأثرية.
. مطاعم ونوادي ترفيهية ممتازة.

قانون تشجيع الاستثمار

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافساً لما تضمنه من مزايا وحوافز و ضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث

يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن الترفيه والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض.

وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني للمشاريع الاستثمارية: الإعفاءات الجمركية: تعفى الموجودات الثابتة (الألات الأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.

تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.

تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل. . تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغيير في سعر التحويل.

التسهيلات الضريبية:

. تستوفي ضريبة الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الانشائية بنسبة (15%)، وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعات البنوك، المؤسسات المالية، شركات التأمين، شركات الصرافة وشركات الوساطة، كما تبلغ ضريبة الدخل 25% للشركات الأخرى وصفر للمشاريع الزراعية.

. قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار المقامة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبة الدخل (المذكورة آنفاً) وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:

1. 25% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ).
2. 50% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب).
3. 75% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج).

. يعفى المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية على أربع سنوات.

ضمانات الاستثمار:

. عامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الاردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه الحق أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي، على أنه لا يجوز أن يملك كامل المشروع ضمن بعض قطاعات الخدمات التجارية والمقاولات الانشائية. . الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (50000) خمسون ألف دينار باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.

. للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة. . يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.

. للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعبويضاتهم إلى خارج المملكة. . للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الاستثمار المشكلة بموجب قانون تشجيع الاستثمار، إعادة تصدير

الموجودات الثابتة المعفاة.

. للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة أو التنازل عنها الى مستثمر آخر مستفيد من احكام القانون على ان يستعملها في مشروعه.
. للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة أو التنازل عنها إلى مستثمر أو مشروع آخر غير مستوف لأحكام القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها.
. للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة او المؤسسة بحيث تحل محله.
. لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر ويدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.
. تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر فلاي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار"، علماً بأن الأردن قد انضم إلى عضوية هذا المركز في عام 1972.

الخلاصة

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافساً لما تضمنه من مزايا وحوافز و ضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبة للمشاركة الاستثمارية ضمن قطاعات: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض.

<http://www.jordan.gov.jo>

الحوافز و المزايا الاستثمارية في العقبة

تتميز سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإجراءات مبسطة لتسجيل وترخيص الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن خلال نافذة استثمارية واحدة، حيث أنه بإمكان المستثمر تأسيس شركة أو مؤسسة أردنية من خلال مندوب وزارة الصناعة والتجارة المتواجد في مديرية الاستثمار، والقيام بتسجيل المؤسسة من خلال النافذة الاستثمارية الواحدة للاستفادة من مزايا القانون للمؤسسات المسجلة. بالإضافة إلى التعرف على متطلبات تصريح مباشرة العمل والسلامة العامة والصحة العامة والمتطلبات البيئية الواجب التقيد بها والبدء بعملية الحصول على التصاريح والشهادات والموافقات اللازمة. كما تتبج هذه النافذة للمستثمر تقديم طلبات الحصول على الأراضي وتصاريح العمل والإقامة للعمالة الأجنبية.

- عدم وجود قيود على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في كافة المجالات السياحية والصناعية والتجارية.
- مركز إقليمي للنقل متعدد الوسائط يضم ميناءاً متكامل الخدمات ومطاراً دولياً.
- 5% ضريبة على الدخل الصافي لأي مشروع باستثناء التأمين والبنوك وخدمات النقل البري.
- إعفاء كافة المستوردات إلى المنطقة من الرسوم الجمركية (باستثناء المركبات و التي يمكن إعفائها من الرسوم حسب نظام خاص).
- إعفاء المؤسسات المسجلة من ضريبة الأبنية والأراضي على العقارات المملوكة في المنطقة.
- عدم وجود قيود على التعامل بالعملات الأجنبية.
- عدم وجود قيود على نقل الأرباح ورأس المال إلى الخارج.
- إجراءات مبسطة للعمالة والهجرة.
- بيئة متعددة الاستخدامات في التجارة والسياحة والسكن.

- إعفاء من الضرائب باستثناء 7% ضريبة مبيعات على الاستهلاك النهائي لعشرة سلع وخدمات الفنادق والمطاعم وسيارات الأجرة وضريبة خاصة على منتجات التبغ والمشروبات الكحولية.
- شهادة منشأ أردني (صنع في الأردن) للمصانع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

موقع استراتيجي

تتميز منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموقع استراتيجي يشكل نقطة التقاء لثلاث قارات ومفترق طرق لأربع دول وهي تغطي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الواقعة على الطرف الشمالي للبحر الأحمر على مساحة 375 كيلومتراً مربعاً في أقصى جنوب المملكة الأردنية الهاشمية وبواجهة بحرية طولها 27 كم، وتمتد ما بين الحدود الأرضية للمملكة العربية السعودية وإسرائيل والمياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية